

التعليم والابداع المدرسة المنتجة أنموذجا

مقال من إعداد - review article

حليمة خلف شوكة صالح

Mmhalima66@gmail.com

وزارة التربية/ تربية الرصافة الأولى

الملخص

ان التوجهات الحديثة في التعليم تركز على مفهوم التنمية البشرية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عن طريق توظيف المخرجات التعليمية للطلبة في سوق العمل والإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التعليم والابداع، المدرسة المنتجة.

Education and creativity: The productive school is a model**Lect : Halima Khalaf Shouka Saleh****Ministry of Education – Rusafa First Education****Abstract**

Modern trends in education focus on the concept of human development and its relationship to economic growth by employing students' educational outcomes in the labor market and production to achieve self-sufficiency and meet the needs of society.

المدارس المنتجة وعلاقتها باقتصاديات التعليم

ان مفهوم اقتصاديات التعليم في التربية أدى الى رواج كثير من المفاهيم والمصطلحات منها المدرسة المنتجة (Production school) واهميتها الحيوية في تحقيق التكامل الشامل بين التعليم والإنتاج وترسيخ مفاهيم التعليم وربطها بالإنتاج والاقتصاد تماشيا مع التوجه العالمي الحديث الداعي الى تفعيل الشراكة بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية. وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بدأت مفاهيم جديدة تأخذ طريقها الى التطبيق في العملية التعليمية منها مفهوم المدرسة المنتجة، مما دعا عدد من الباحثين التربويين الى وضع العديد من المصطلحات لتحديد المعنى الحقيقي لمفهوم "المدرسة المنتجة"، فأشار بعضهم ان مفهوم المدرسة المنتجة يعني " هي المدرسة التي تتمكن من تمويل ذاتها بشكل جزئي اوالمدرسة المستقلة ماليا او المدرسة ذاتية الاكتفاء " واخرون ربط المدرسة المنتجة بمفهوم المدرسة المجتمعية، بينما أشار

البعض على انها المدرسة التي تربط العلم بسوق العمل او المدرسة الحياتية ،كما اسمها البعض بالمدرسة الاستثمارية وهي المدرسة القادرة على استخدام مواردها بأكثر كفاءة وفاعلية ، وتسعى المدرسة المنتجة الى العمل على تقليص الهدر في الفرص التي تمتلكها ، إضافة الى قدرتها على تنويع مصادر تمويلها من خلال منافذ تمويلها الذاتي وسنوضح ذلك بالتفصيل.

يؤكد (المؤتمر الدولي السابع في سلطنة عُمان، ٢٠٢٠) على ان اختلاف مفهوم المدرسة المنتجة يأتي باختلاف السياقات التي تتدرج بداخله ، واختلاف فلسفة المنهج التربوي والمجتمع الذي يتبنى النظم التعليمية والتربوية، وهذا المفهوم لا يتناقض مع مفهوم المدرسة بصورة عامة وطبيعة وظائفها الأساسية ، انما يضيف للمدرسة العامة دور اعمق وواسع في التربية والتعليم وتفعيل مشاركتها مع مؤسسات المجتمع المتعددة في تطوير وتنفيذ برامجها الهادفة والفعالة في تنمية مهارات المتعلمين المختلفة ، ان إضافة مفهوم الإنتاج الى المدرسة يدعم العملية التعليمية ويحقق المزيد من ارتباط المتعلم بمدرسته ، وتعزيز انتماءه اليها وهذا بدوره سيؤدي الى نتائج تنعكس ايجابياتها على المتعلم وعملية التعليم وتعزيز قدرة المتعلمين على الابداع والإنتاج وتحفز دافعيتهم نحو التركيز والتفاعل مع الموقف التعليمي اثناء تلقيهم الدروس العلمية وتعمل على زيادة انتباههم وشغفهم لتعلم المادة العلمية بكل اقل ، وتفسح لهم المجال لتنمية مواهبهم الكامنة وتعزز مساهمتهم في عمليتي التخطيط والتطبيق في ممارساتهم العملية .

وتستقبل المدرسة المنتجة جميع الطلاب دون استثناء وبمختلف مستوياتهم العلمية بمن فيهم الطلبة الموهوبين وذوي الإعاقة على السواء ويقوم برنامجها التعليمي بدمج التعليم الاكاديمي والمهني والتقني لتلبية حاجات الطلبة ومراعاة خصائصهم العلمية وتنمية مهاراتهم ، فهي تتميز بمباني متعددة ومجهزة بادوات نوع التعليم الذي تتبناه وكوادرها من المعلمين في مختلف التخصصات التي تحتاجها المدرسة وتقدم خدمات تربوية لا توجد في المدارس العامة الأخرى، وطبيعة عمل الإنتاج فيها يتحقق من خلال مخرجاتها المادية والمعنوية يستفيد منها الفرد والبيئة والمجتمع لتحقيق موارد إضافية للمدرسة ،اضافة لدورها الأساسي في التربية والتعليم كما أشار اليها (عبد القادر، ٢٠٢١: ١١).

تُعد المدرسة المنتجة من الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم وهذا التوجه قائم على أساس كفايتها المالية لسد بعض نفقاتها وذلك باستخدام المدرسة لامكانياتها المادية والبشرية وتحويلها الى مصادر لتسيير العملية التعليمية وإدامتها لاسيما في دفع التكاليف التشغيلية المتكررة كالصيانة وتوفير الوجبات الغذائية المدرسية وغيرها،فضلا عن اسهامها في تكوين وبناء شخصية المتعلمين وتنمية مهاراتهم وتحفيز خبراتهم على العمل والمثابرة . ويأتي دورالمدرسة في الإنتاج عن طريق مشروعات عديدة تتمثل ،بمجموعة من الأنشطة والفعاليات والمهارات وورش

عمل منظمة يترتب عليها إنجاز اعمال مهمة ومحددة في فترة زمنية محددة لتحقيق اعلى درجات الإنتاج والمشاركة في سوق العمل .

أكدت العديد من التقارير الدولية في مجال التربية والتعليم ان الكثير من المؤسسات التربوية في بلدان العالم تفتقد القدرة على اكساب المتعلمين المهارات والقدرات المعرفية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل والإنتاج و اخفاقها في برامج التدريب التطبيقي والعملية لما يتعلمونه من دروس ومعارف ومعلومات في الجانب النظري ، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربي عن "مجتمع المعرفة" الصادر عام ٢٠٠٣ ، الى ان التحديات التي تواجه مجال التعليم بالمنطقة العربية على سبيل المثال، يكمن في تردي نوعية التعليم المتاح و اخفاقه مقارنة بالخبرات التعليمية في الدول المتقدمة القائمة على ربط ودمج مؤسسات التعليم بالعمل الإنتاجي المثمر وسوق العمل واستمرار تطورها مستقبلا بما يخدم تطلعات المتعلمين وتلبية احتياجاتهم والعمل على تنمية مهاراتهم وتطوير خبراتهم ، وان تكون فعالية المدرسة اكثر اندماجا مع مواقع العمل والإنتاج مستقبلا، ليتمكن المتعلمون التعامل والتفاعل مع سوق العمل والإنتاج ومواجهة تحدياته المتجددة والمتغيرة .

وترتبط فكرة تطبيق المدرسة المنتجة التي اخذت بتجربتها بعض الدول بعدة مبررات وجوانب فرضتها الظروف والتحديات أشار اليها (الهادي، ٢٠١١: ٦١) بالنقاط الاتية :

- الجانب الاقتصادي : وذلك بالاعتماد شبه الكلي على الدعم الحكومي لتمويل المؤسسات التعليمية وسيادة الطابع الأحادي للتمويل .

- الجانب الاجتماعي : زيادة عدد السكان في العالم أدى الى زيادة الطلب المجتمعي على التعليم.

- الجانب التعليمي : زيادة اعداد الطلبة في المدارس ، واثّر ذلك في ضعف كفاية التعلم المقدم للطلبة وانخفاض معدل الانفاق على التعليم وعدم كفاية التجهيزات والمختبرات والخدمات في المؤسسة التعليمية وقلة فرص النشاط فيها وعدم القدرة على تطبيق طرق وأساليب التدريس الحديثة .

- التنمية المستدامة : وهي تحقيق المشاركة الاجتماعية لكل فرد في العمل والإنتاج وتوجيه المجتمع نحو الإنتاج ورفع الطاقة الإنتاجية وهذه تنطلق من معايير التنمية الشاملة وجعل العمل المنتج عملية استراتيجية رئيسة بالنظام التعليمي في كل المؤسسات بمختلف مستوياتها ومراحلها التعليمية المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة

الأهداف المتحققة من مدارس التعليم المنتجة

تشير الدراسات في الادب التربوي الى مجموعة من الأهداف التي تهدف الى تحقيقها المدرسة المنتجة بحسب المشروعات والأنشطة والفعاليات وغرض كل منها وتعد الأهداف

الرئيسة للمدرسة المنتجة الحجر الأساس في تطوير أنظمة التعليم فيها، ومنها ما أشار اليه (Alexandre,2012,p:12) على النحو الاتي :

- الهدف التعليمي : ان ممارسة العمل والإنتاج من قبل الطلبة على ايدي تربويين مؤهلين يجعلهم يتعلمون مهارات إنتاجية فعالة ، وضرورة اعدادهم ورعايتهم والعمل على ضرورة بناء شخصية الطالب الإيجابية والداعمة لتنمية المهارات الفردية والجماعية .

- الهدف التربوي التدريبي :ان برامج تدريب الطلبة على العمل المثمر وممارسة الأنشطة الإنتاجية سيرتقي بمستواهم العملي والعلمي واكسابهم سمات أخلاقية وتربوية داخل المؤسسة المنتجة .

- الهدف الثقافي : المساهمة في وعي وثقافة الطلبة وزيادة ادراكهم وشعورهم بالمسؤولية من خلال ممارساتهم اليومية ومعرفتهم بأسعار السلع الإنتاجية المنفردة وأسعار الإنتاج الإجمالي وأنواع السلع المنتجة وطرق تسويقها .

- الهدف الاجتماعي : وذلك من خلال التزامهم بمهام العمل واحترام الوقت ونشر الوعي بأهمية العمل الجماعي وتحقيق وفرة الإنتاج بالتفاعل والتكامل بين افراد الوحدة الإنتاجية .

- الهدف الاقتصادي : ان زيادة الإنتاج وجودته يساهم في زيادة الدخل المادي للفرد وتحقيق المنفعة الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي الذي يعمل بدوره على زيادة الدخل القومي للبلد المعني .

- الهدف السياسي : تستمد المدرسة المنتجة سياستها من السياسة الاقتصادية للدولة المعنية وذلك بتوجيه افراد المجتمع نحو الإنتاج وبيان أهميته وزيادة جودته لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية الشاملة .

- الهدف الرياضي :الارتقاء باللياقة البدنية للطلبة من خلال برامج تدريبية رياضية والمشاركة بالمسابقات الرياضية المحلية والدولية وتفعيل الأنشطة البدنية المختلفة (اخضر،٢٠١٢ : ٧٣).

يؤكد (بوفالطه، ٢٠١٥ : ٨٣) على دورالمدرسة المنتجة من خلال تعدد المشروعات الإنتاجية فيها وصنف تلك المشروعات على النحوالاتي :

- مشروعات إنتاجية وتشمل صناعات الكترونية وكهربائية والطباعة والتطريز على المنسوجات والجلود والصناعات الخزفية والحفر على الخشب وصناعة الالبان وصناعة العطور والمنظفات وتربية الدواجن والأسماك وطيور الزينة ومناحل العسل وزراعة المشاتل وتنسيق الزهور .

- مشروعات تسويقية ويتم ذلك من خلال التعامل مع الشركات والمصانع لتسويق البضائع التي تحتاج اليها او كمية محددة من تلك المنتجات والقيام بالوساطة بين الشركات الإنتاجية والمصانع وأصحاب المتاجر والمحلات بعرض منتجات الوحدات الإنتاجية الى المستهلكين مقابل نسبة من الأرباح تعود بالمنفعة على المدرسة المنتجة .

- مشروعات خدمية بإقامة دورات لتعليم اللغات والحاسوب وإنشاء مراكز لصيانة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وتاجير الصالات الرياضية والمسارح والقاعات التابعة للمدارس باجور رمزية ومشروعات السباكة وصيانة الأثاث وتصوير المستندات وتعليم الرسم .
- تتنوع البرمجيات التي يمكن انتاجها في المدارس المنتجة ومنها برمجيات التعليم والإدارة وتخزين البيانات وتعليم اللغات وتخزين الملفات الثقافية والاجتماعية وتصميم صفحات الانترنت .. وغيرها .

ويتم عرض هذه المنتجات في المعرض الخاص بالمدرسة المنتجة او موقع المدرسة الالكتروني ويتاح البيع لجميع العاملين بالمدرسة والطلبة واولياء الأمور وغيرهم مع تحديد أوقات البيع وعادة ما تكون بعد انتهاء دوام الطلبة بالمدرسة مباشرة او في أوقات الفراغ ، ويحق لإدارة المدرسة تحديد منافذ أخرى للبيع وتحديد أوقاتها بعد استحصال الموافقات الأصولية من المؤسسة التربوية العليا، ومن الأفضل تنوع المنتجات من مدرسة الى أخرى لكي تلبي احتياجات الافراد المختلفة ، مما يمنح للمدارس حرية الاختيار فيما يلائمها (الهادي، ٢٠١١: ٣١).

تجارب بعض الدول في تطبيق مشروع المدارس المنتجة

أكدت العديد من الدراسات في الادب التربوي على أهمية الدور القيادي للتعليم وتأثيره في سوق العمل ، وأهمية اكتساب افراد المجتمع الثقافة المهنية وإعدادهم لعالم المهن وتعلم المهارات ليكونوا اصحاب ريادة في الاعمال المهنية المتعددة ، كما تؤكد تلك الدراسات على تحويل المدارس والجامعات الى حاضنات للابداع والابتكار وهذا بدوره يساهم في إيجاد مستثمرين صغار السن ورجال اعمال مستقبلا ممن يمتلكون القدرة على التعامل بذكاء ووعي اقتصادي لتغيرات العصر التي تتسم بالتغيير السريع والتحول المفاجئ تماشياً مع متطلبات الحياة العصرية.

ويؤكد الاتجاه الحديث لمفهوم المدرسة المنتجة على التحول من تعليم قائم على استهلاك المنتجات المتعددة الى نوع اخر من التعليم الذي ينمي ثقافة الإنتاج لدى المتعلمين وتضييق الفجوة بين الدروس النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بالمهن المنتجة الضرورية في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة القائمة على ربط التعليم المعاصر بسوق الإنتاج والعمل، ولتطوير هذه التجربة قامت بعض الدول بتطوير أنظمتها التعليمية وإدخال اليات وبرامج متطورة لتحقيق الأهداف المرسومة للتعليم والوصول لأفضل النتائج التي تخدم اقتصادياتها لتنمية مواردها البشرية والمادية واخذت على عاتقها اصلاح أنظمة التعليم والاستفادة من المدارس كادوات للإنتاج والعمل ولدعم منتجاتها الوطنية وسد احتياجاتها باتباع سياسة الاكتفاء الذاتي ومن بين تلك الدول الصين واليابان (السيد، ٢٠٠٢: ٢٢).

تجربة الصين الشعبية طبقت الصين تجربة المدرسة المنتجة منذ عهود سابقة بهدف تحويل مجتمعها من مجتمع نام الى مجتمع متقدم واستطاعت التجربة الصينية ان تقدم للعالم الثالث انموذجا فريدا من نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبنية على فلسفة المجتمع الصيني الذي يؤمن بان المدرسة هي السبيل والاداة الفاعلة لتنمية القدرات العقلية والمواهب لاجل الوصول بالافراد لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة . قامت حكومة الصين باجراء الإصلاحات في مجال التربية والتعليم ، فاصدرت لجنة التعليم الوطنية دليل اصلاح وتطوير التعليم في الصين عام ١٩٥٥ ، المتضمن تنمية مدارس التعليم العام والتوجيه المهني والتصنيع والتحديث في جميع المجالات بهدف تحقيق طموحها بالوصول الى مطاف الدول المتقدمة في العالم، وكان من اهداف هذا التوجيه تنشئة أجيال متعلمة تكتسب مهارات وقدرات وخبرات يمكن توظيفها لخدمة المجتمع بكل اخلاص وتفاني وتبني سياسة إصلاحية قائمة على الربط بين التعليم في المدرسة وبين العمل اليدوي الإنتاجي وربط المدارس بالمصانع والورش والمزارع والتركيز على العمل التطبيقي للدروس اكثر من تركيزهم على النظري ، وإضافت لائحة الإصلاح مواد (العمل المنتج) الى المناهج التعليمية الرسمية في الصين وتطبيقها ابتداءً من رياض الأطفال وصولاً الى الجامعات وجعل الدراسة القائمة على العمل وسيلة لتطوير المؤسسة التعليمية والوصول الى نتائج اقتصادية مستدامة لخدمة الافراد والمجتمع (السيد ، ٢٠٠٤ : ٦٠).

وتؤكد سياسة الصين التعليمية على تحسين القدرات العقلية للطلبة وتشجيعهم على الابتكارات التقنية في الإنتاج والاهتمام بالمجالات العملية للكشف عن ميولهم واستعدادهم لتمكينهم من مواصلة حياتهم العملية وتحقيق أهدافهم بنجاح ، ويعتبر النظام التعليمي في الصين ، الطالب الذي لا يمتلك حرفة او مهنة عاطلا وعالة على المجتمع ينبغي تنمية مواهبه وتحويله الى طاقة منتجة وفاعلة في المجتمع ، وكان من بين أنظمة التطوير التعليمي تمديد فترة العام الدراسي لمدة تسعة اشهر ونصف ويتاح للمعلمين والطلبة خلال هذه المدة العمل داخل الورش والمزارع والمصانع الحكومية (احمد، ٢٠١٥ : ١٧).

ان التعليم في الصين لا يقتصر على القاعات الدراسية فحسب وانما يمتد ارتباطه بالمصانع والمزارع ووحدات الجيش داخل نطاق البيئة، وهناك الكثير من المدارس تشترك في إدارة المصانع والمساهمة في انتاجها، مما دعا المؤسسات التعليمية الى الاهتمام بالمناهج التعليمية في الصين بتركيزها على أهمية العمل والإنتاج فضلا عن اهتمامها بانواع الصناعات واتباع سياسة التعليم والعمل المنتج لتحسين نتائج المدارس لتحقيق أهدافها، كما انها تؤمن بان التعليم في المؤسسات التعليمية له دور كبير في التحديات المتغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الصين .

ويؤكد(Chandan,2004,p:41) ان السياسات الإصلاحية في أنظمة الصين التعليمية توالى نتائجها الإيجابية في تنامي شعور المجتمع المحلي بأنه مسؤول عن المدرسة وهو من يمتلكها وتقع مسؤوليته بتوجيه الناشئة نحو حب العمل المنتج وتعبئة المواد المحلية كما جعلت المدارس أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي وامتلاكها القدرة على التكيف مع ظروف وطبيعة المجتمع إضافة الى اهتمامها بتنمية المعلمين مهنيًا والحاقهم ببرامج التدريب لزيادة كفاءتهم وتأهيلهم بأداء أعمالهم على كافة المستويات والمجالات المختلفة، ويضيف ان السياسة الإصلاحية في أنظمة التعليم الصينية استمدت أفكارها من فلسفة المفكر الأمريكي جون ديوي الذي قال في إحدى كتاباته "على المدرسة ان تعكس مستوى التطور الاجتماعي في المجتمع" والفيلسوف الألماني كارل ماركس صاحب النظرية الماركسية وينتسب اليه تأسيس الاشتراكية العلمية، وتأكيدهم "ان الطالب ينبغي ان تكون له مساهمات في التعليم المخصب وبناء الشخصية وتحقيق الذات فضلا عن تحقيق الإنتاجية الاقتصادية مستقبلا"، لذا حرص نظام التعليم في الصين على تعليم مهارات العمل في مدارس التعليم العام والتعليم الجامعي لتنمية وتحسين جودة الاقتصاد الصيني وجعلها من الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات الكبيرة والمتطورة في العالم ومركز ثقل في ميزان القوى المتعددة الأقطاب في عالمنا المعاصر.

تجربة اليابان

تؤكد مناهج التعليم المتطورة في اليابان للفترة ما بين ١٩٧٧- ١٩٨٧ على ضرورة وأهمية النهوض بواقع التعليم من خلال نشاطات وأساليب خبرة العمل Work Experience وتأكيد الاهتمام على التعليم في المراحل الثانوية لتأهيل الطلبة للانخراط في سوق العمل والإنتاج وتنمية مواهبهم وقدراتهم العلمية العملية وتدريبهم على ممارسة مختلف الأنشطة والأساليب التطويرية لتعلم مختلف المهن الإنتاجية واستغلال قدراتهم العقلية في الابتكار والابداع والتنمية الاقتصادية والعمل المثمر لتحقيق جودة عالية في عملية الإنتاج، وتتص التعليمات المضافة للمناهج التعليمية في اليابان على قيام الطلبة بالعمل بمزارع متعددة منها زراعة الأرز وزراعة الشاي والخضر والفواكه والعمل في الحقول والبساتين، ويخصص لهذه النشاطات ساعة في الأسبوع أو أسبوعين اثناء دوام الطلبة بالمدارس ولتنفيذ هذه النشاطات بانسيابية منظمة ودقيقة قامت وزارة التربية والتعليم في اليابان باعداد دليل يوضح اهداف كل برنامج نشاطي وبيان محتواه والبرامج المرتبطة بخبرات العمل ووضعت دليلا للمعلم يأخذ به ولكل مقرر من المقررات المهنية الأساسية التي تقدمها المدرسة كجزء من النشاطات المرتبطة بخبرات العمل في مدارس اليابان الثانوية (كامل وصالح، ٢٠١٥ : ١١).

واثبتت هذه التجارب نجاحها وحقت أهداف كبيرة ومتطورة ظهرت انعكاساتها على الافراد والمؤسسات في المجتمع وتعليمهم على أهمية احترام العمل والالتزام بقواعده وضرورة استغلال

المهارات وتوظيفها في الإنتاج والعمل، وعلى اثر ذلك اصبح المجتمع الياباني من اكثر المجتمعات المنتجة للابتكار والابداع في مجال التكنولوجيا وصناعة المنتجات المتعددة والمختلفة ذات الجودة العالية على مستوى العالم ومن افضل المجتمعات البشرية التي تتميز بالمهنية والإنتاج وتنمية المواهب واكساب الافراد الخبرات في مختلف المجالات حتى صارت اليابان من الدول الصناعية المتقدمة او ما يسمى بالدول الصناعية السبعة الامر الذي أدى الى ازدياد الطلب العالمي على المنتجات اليابانية وتميزها في سوق العمل والإنتاج العالمي واستقطاب شركاتها للعمل والاستثمار في دول متعددة بفضل التطور العلمي واستثمار العقول المتعلمة في تحقيق خطوات التطور والتقدم والازدهار الاقتصادي (راشد، ٢٠٠٧، ٤١).

المصادر

- احمد، نعمات عبد الناصر، ٢٠١٥، الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول، المجلة العلمية، ع ١، مج ٣١، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر.
- اخضر، اروي علي عبدالله، ٢٠٢١، المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.
- السيد، فاطمة محمد، ٢٠٠٢، تصور مقترح لتطبيق المدارس المنتجة بمرحلة التعليم الأساسي في مصر في ضوء تجربة الصين الشعبية، مجلة العلوم التربوية، العدد ٤، كلية التربية، جامعة الفيوم، محافظة الفيوم، مصر.
- السيد، نادية حسن، ٢٠٠٤، تصور مستقبلي لتفصيل مشروع المدرسة المنتجة في تصوير إشكالية الواقع وسيناريوهات المستقبل ع ٥٧، مجلة التربية، جامعة بنها، مصر.
- المؤتمر الدولي السابع، ٢٠٢٠، المدرسة المنتجة كمدخل لريادة الاعمال وسوق العمل في مجال الفنون التشكيلية، بحث مقدم، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.
- الهادي، شرف، ٢٠١١، رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، ع ١، مج ٢٦، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.
- بوفالطة، محمد سيف الدين، ٢٠١٥، اتجاهات التحول الى الجامعة المنتجة (الاستثمارية) كمصدر للتحول الذاتي، مجلة الإنسانية، ع ٤٣، مج ب، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- راشد، احمد بن شبيب، ٢٠٠٧، أهمية التعليم في بناء الدول المتقدمة.
- عبد القادر، علي، ٢٠٢١، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- كامل، حسن، محمود فائز، ٢٠١٥، انموذج مشروع تربوي المدارس المبدعة .

المصادر الأجنبية :

-Alexandre & Cra .2021 :What are the University –Productive sectors links that matters in a smoll Island country? Universidad Autonoma liara.

-Chandan,ealan.2004.The Production and market Valuation of aducation : essaysin local thesis floriada state Uninersity.